وقد انعكست هذه السياسة بالضرورة على عمليات التبادل التجاري بين الضفتين .

ويصل المؤلف الى النتائج التالية :

اولا : آثار سياسة الجسور المفتوحة على الاقتصاد الاردني :

١ ــ ساهمت حركة التبادل التجاري بين الضفتين بعد حرب حزيران من خلال الجسور المفتوحة تزويد الضفة الشرقية باحتياجاتها من المنتوجات الزراعية .

٢ــ أدى ارتفاع المستوى العام لاسعار منتوجات الضفة الغربية بعد حرب حزيران الى ارتفاع أسعار هذه المنتوجات في الضفة الشرقية .

٣ ــ ساهمت حركة انتقال المنتوجات الزراعية الى الضفة الشرقية في الحد من آثار انخفاض حجم عرض المنتوجات الزراعية في سوق عمان المركزي .

٤ ــ أفادت حركة انتقال المنتوجات من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية في امداد السوق الاردني بمنتوجات مهمة ذات جودة عالية .

٥ ــ كان لاستمرار صادرات الضفة الغربية عبر الاردن الى الاسواق الخارجية اثر واضح في تخفيض عجز الميزان التجاري الاردني مع العالم الخارجي الذي يعاني من عجز دائم ومستمر .

٦ ــ ان استمرار علاقات التبادل التجاري بين الضفتين قد ساهم في بعث النشاط التجاري في الضفة الشرقية .

٧ ــ كان للقطاع المصرفي في الضفة الشرقية حظ كبير من استمرار حركة انتقال البضائع بين الضفتين .

٨ ــ ان استمرار تزويد الضفة الغربية ببعض حاجاتها من السلع والمنتوجات المستوردة من خارج الاردن مثل الاغنام والحبوب ادى الى استمرار تزويد صناعات الضفة الغربية بمواد خام ارخص بكثير مما لو استوردتها عن طريق اسرائيل .

٩ ــ رغم ان استيراد بعض المنتوجات ، خاصة الصناعية ، للضفة الغربية من خارج الاردن يساهم في الضغط على ارصدة الاردن من العملات الاجنبية الا ان ذلك يقابله تزويد الضفة الغربية للضفة الشرقية ببعض المنتوجات الصناعية .

١٠ ــ رغم ان التجارة بين الضفتين تسجل عجزا كبيرا ومستمرا لصالح الضفة الغربية فان العجز مرتبط بالظروف الهيكلية للاقتصاد الاردني في الضفة الشرقية الذي يعتمد على الضفة الغربية .

ثانيا : آثار سياسة الجسور المفتوحة على اقتصاديات الضفة الغربية :

١ ــ ادت سياسة الجسور المفتوحة الى تمكين الضفة الغربية من تسويق فائض انتاجها من الفواكه والخضروات وبعض المنتوجات الصناعية الاخرى الى اسواق تصريفها العادية في الضفة الشرقية . ٢ ــ ساهمت هذه السياسة في استمرار حصول الضفة الغربية على احتياجاتها من المواد التموينية . ٣ ــ ادى نقل منتوجات قطاع غزة الى الضفة الشرقية عبر الضفة الغربية الى قيام تجارة ترانزيت نشطة في هذه الاخيرة . ٤ ــ حققت سياسة الجسور المفتوحة لبعض صناعات الضفة الغربية استمرار استيراد موادها الخام عن طريق الضفة الشرقية التي وفرت لها هذه المواد بالعملات الصعبة .

ثالثا : آثار سياسة الجسور المفتوحة على الاقتصاد الاسرائيلي : ١ ــ ساعدت الاقتصاد الاسرائيلي على التخلص من فائض الانتاج الزراعي للضفة الغربية . ٢ ــ اصبحت الضفة الغربية سوق تصريف رئيسية لكثير من منتوجات وبضائع الصناعة الاسرائيلية . ٣ ــ ادت الرسوم الجمركية المرتفعة على واردات الضفة الغربية عبر الجسور المفتوحة الى ايجاد مورد جديد ومهم لعائدات الخزينة الاسرائيلية . ٤ ــ ساهمت حركة انتقال البضائع والاشخاص الى تسرب جزء كبير من العملة الاردنية الى البنوك الاسرائيلية . ٥ ــ تمكنت اسرائيل عبر سياسة دعم وتشجيع وتصدير منتوجات المناطق المحتلة عبر الجسور الى الاسواق العربية من تسرب بعض منتوجاتها المماثلة لانتاج الضفة الغربية وقطاع غزة . ٦ ــ تمكنت اسرائيل من الحصول على بعض احتياجاتها من المنتوجات الزراعية عن طريق الاردن .

أما الفصل الثالث فيفرده المؤلف لقطاع غزة وسياسة الجسور المفتوحة فلقد كان اقدام السلطات الاردنية على معاملة منتوجات قطاع غزة معاملة